

بعد ثلاثين شهرا !

أخيرا .. وبعد أن انقضى عامان وستة أشهر وتسعة عشر  
يوما علي حادث اغتيال أمين عثمان باشا ، صدر الحكم بإدانة ١٤  
متهما من الستة والعشرين الذين قدموا من أجله الي القضاء ،  
وتبرئة أحد عشر ، ووقف الإجراءات بالنسبة للمتهم الثامن  
والثلاثين !

وكانت جلسة الحكم أحفل الجلسات بالنظارة ، ومعظمهم  
من أقارب المتهمين وأصدقائهم الذين استقبلوهم عند مقدمهم من  
السجن استقبالا مؤثرا ، ولعله كان يدور في خلدكم أن هذا اللقاء  
ربما كان اللقاء الأخير ، إلى حين ! .. وكانت الهدايا التي اعتادوا  
حملها معهم في كل جلسة ممتازة ومضاعفة لهذا السبب أيضا ! ..

وكان يخيم علي قاعة الجلسة جو رهيب مقبض .. وكنت تلمح  
القلق في عيون المتهمين وأقاربهم وأصحابهم علي السواء .. وضاعف  
من توتر أعصابهم أن الجلسة تأخر عقدها حتى منتصف الساعة  
الأولي بعد الظهر !

وما أن بدأ رئيس المحكمة عبد اللطيف محمد بك ينطق بالحكم حتى انطلق المتهمون مع الحاضرين في الهتاف للعدالة التي انتظروها عامين ونصف عام ..

وتدرجت الأحكام ، من عشر سنوات سجن للمتهم الأول حسين توفيق ، إلي خمس سنوات لأربعة من المتهمين ، إلي ثلاث سنوات لثلاثة آخرين ، ألي سنتين لواحد ، وسنة واحدة لاثنين ، وشهر واحد لمتهم واحد .

### حديث الأرقام

وقد وقع حادث اغتيال المرحوم أمين عثمان في مساء ٥ يناير سنة ١٩٤٦ ، وانتهي تحقيق النيابة في نوفمبر من نفس السنة .. وبدأ تحقيق النائب العمومي وقتئذ عبد الرحمن الطوير باشا ، ثم خلفه فيه أربعة من وكلاء نيابة مصر هم الأساتذة : كامل القاويش ومحمد عبد الله وعبد الرحمن يوسف وأنور حبيب ، وهو الذي ترافع في جلسات المحاكمة .

\*بلغ عدد شهود الإثبات في القضية ١٢ شاهدا بينهم مصطفى النحاس ، والنائب العام عبد الرحمن الطوير ، وأربعة من ضباط

البوليس ، ووكيل نيابة ، وسيدتان . . أما شهود النفي فبلغ عددهم ١٠ من بينهم رئيسان سابقان من رؤساء الوزارات هما : علي ماهر وحسين سري ورئيس مجلس الشيوخ الحالي محمد حسين هيكل ، ووزيران سابقان ووكيل وزارة ومستشار سابق بمحكمة النقض والإبرام ، وصحفي ، وضابط بوليس .

\* وقد استغرقت المحكمة في نظر القضية سنة وسبعة أشهر وخمسة أيام ، وعقدت ٨٤ جلسة ، وبلغت صفحات التحقيق ١٥٨٠ صحيفة من مقاس الفولسكاب . . وكان يتناول الكتابة ٤ من كتبة المحكمة في كل جلسة . . ترفع عن المتهمين ٣٥ محاميا من مختلف الأحزاب . . بينهم ثلاثة من الوزراء السابقين . .

وكان مخصصا لحراستهم ٥٠ ضابطا من ضباط البوليس ومائتا جندي بين عسكريين وملكيين . .

اليوزباشي محمد أنور السادات هو أحد  
المتهمين في قضية الاغتيالات السياسية مع  
حسين توفيق وحكم ببراءتهم وهو أقوى  
المتهمين شخصية وأكبرهم عمرا وأكثرهم  
ثقافة وتجربة . . وكان قد عكف أيام سجنه  
علي تدوين مذكرات تصور الحياة داخل  
السجن أصدق تصوير .

الجمعة ١٨ يناير ١٩٤٦

دخلت أمس سجن الأجنب بعد منتصف الليل بعد أن  
عدت من سراي النيابة ، ها هو ذا سجن الأجنب يضمني ثانية  
بعد أن كنت قد نسيتَه تماما ، إذ أن آخر ذكريات لي فيه انتقلت  
الي ركن بعيد من ذاكرتي ، ولكنني أراني الآن أستعيدها كما  
لو كانت بالأمس . . فها هي ذي الغرفة رقم ٢٨ التي كان يسكنها  
أربعتنا : "محسن فاضل " و "الدمرداش الشندي " ، ( النائب  
الآن ) و " حسن جعفر " ، وأنا . . وقد نقلنا الي السجن في شهر

سبتمبر ١٩٤٤ في أواخر عهد الحكومة الوفدية ، علي أثر مشادة  
بيننا وبين إدارة المعتقل بالزيتون ، تمهيدا لترحيلنا الي الطور كما  
ارتأى الحاكم العسكري وقتذاك ..

أنني اذكر جيدا الآن كيف جاهدنا لنجعل إقامتنا هنا  
محملة بل وشيقة ، فقد رأينا من المستر ( هكمان ) مأمور السجن  
السابق استعدادا طيبا لذلك ، وكنا نمضي اليوم في لعب الطاولة  
والدومينو أو القراءة علي كراسي البحر التي استحضرتها ..

واذكر أيضا ذلك اليوم الذي أعلننا فيه بالسفر الي "الطور" ،  
وكيف نقل " الشندي " الي سجن التخشبية وبقينا نحن الثلاثة  
هنا انتظارا لميعاد قدوم الطوافة التي ستقلنا الي الطور ، إذ أن  
رحلتها كانت شهرية ، وأحضروا لنا طعام الرحلة من المتعهد  
لكي نحمله في سفرنا وهو عبارة عن بقسماط ناشف ، وجبن ،  
وحلاوة .

كما أنني ما أزال أذكر انه قدر لهذه الرحلة أن لا تتم ، فقد تدخل الإنجليز في عدم إتمامها .. ! ولهذا التدخل قصة طريفة : فقد كان رجال المخابرات البريطانية دائمي التردد على سجن الأجانب بشأن قضاياهم ، وذات يوم حضر الي السجن المدعو

الميجور ( سمسون ) من قلم الجاسوسية البريطانية في الشرق الأوسط فقابل مصادفة محسن فاضل وهو في الزيارة بغرفة المأمور ، وسأله عن سبب وجودة في سجن الأجانب فأخبره محسن بوجودنا جميعا ، تمهيدا لترحيلنا الي سجن الطور ، فثار ( سمسون ) ثورة هائلة لأن ثلاثتنا كنا معتقلين على ذمة السلطة البريطانية ، فكيف لم تستشر تلك السلطة في أمرنا ؟! ثم أعطى محسن وعدا قاطعا بإلغاء هذا الترحيل وعودتنا للمعتقل ، ويظهر أن السفارة البريطانية كانت مصدر السلطات حقيقة وقتذاك ، فانه لم يمض يوم واحد على زيارة ( سمسون ) المذكور حتى ألغي الحاكم العسكري أمره بترحيلنا للطور وعدنا الي المعتقل في عهد خلفه المرحوم ماهر باشا ..

ومازلت أذكر كيف دفعتني الفضول لأستقصي سر " سمسون " هذا ، فعملت أنة كان موظفا في شركة تأمين إنجليزية كبرى في القاهرة قبل قيام الحرب بزمن طويل ، وكان يعمل في قلم المخابرات البريطانية في نفس الوقت ، فلما أعلنت الحرب جند رئيسا لقلم الجاسوسية في القاهرة برتبة كابتن ، وكانت مدة خدمته السابقة كفيلة بأن تجعله يجيد العربية بجميع لهجاتها (بحكم الصنعة ) ويتغلغل في جميع الأوساط ويقف علي جميع الاتجاهات .

ولم تسطع الإمبراطورية العجوز أن تستغني عن خدماته بعد الحرب فهو يشغل الآن وظيفة دبلوماسية في السفارة البريطانية .. ترى ما هي حقيقة العمل الذي يؤديه الآن ؟ !

إن الذكريات تتدافع إلي رأسي في كل اتجاه وكأنها فيلم تتوالى حوادثه في تشويش واضطراب ! لقد نسيت أنني الآن متهم في قضية أمين عثمان باشا .

إنني أرى جو السجن رهيبا بخلاف ما عهدته إلا أنني اعتقد

أن الوضع سيكون علي أية حال أحسن ، فلست الآن تحت الأحكام العرفية كما كان الحال في المرة السابقة ، ولعل وجودي علي ذمة النيابة يكون خيرا من وجودي علي ذمة الحاكم العسكري المفضل .

الأحد ٢٠ يناير ١٩٤٦

مضى علي الآن ثلاثة أيام وأنا أنام ببذلتي ، فقد نقلوني إلى هنا مساء الخميس السابق بدون أن يحضروا ملابسي وحاجاتي من سجن مصر حيث كنت . . هذا برغم أنني شكوت شفويا ثلاث مرات في الأيام السابقة لمأمور السجن !

إنني ألاحظ تغيرا شديدا في معاملة المأمور لي بالنسبة للمعاملة التي لقيتها منة في المرة السابقة ، وهو يحيلني دائما علي البكباشي إمام الذي أخفقت في محاولة الاتصال به . . لذلك كتبت خطابا شديد اللهجة الي النائب العام في شأن هذا الإهمال ، وتركي بدون ملابسي أو حتى صابونه لاغتسل . . وقد سبب لي النوم بالبذلة التهابا شديدا في فخذي جعلني أهرش كما لو كنت " اجر ب " !



الاثنين ٢١ يناير ١٩٤٦

يظهر أن خطابي للنائب العام احدث أثرا ، فقد احضر لي  
مأمور السجن ملابسي ، وكذا أحضر الصابون . . وقد طلبت  
حماما ساخنا فأذن لي المأمور بذلك واستمتعت بإستلقاءة بديعة  
داخل البيجاما والبطاطين .

لا أريد أن أفكر ، فإنني أشعر بأسئلة عديدة تورقني ولا  
أجد لها جوابا! فإن ( هيكمان ) يتغير في كل لحظة كما يبدو لي  
بشكل جاف لا أدري له تعليلا ! الفسحة في السجن معدومة ،  
وأكاد أقضي الأربع والعشرين ساعة في الغرفة ، وهي مظلمة  
وشديدة الرطوبة لأنها في الدور الأول علي سطح الأرض . . ولما  
طلبت تفسير ذلك من ( هيكمان ) هز رآسة ولم يجب !

٢٢ يناير ١٩٤٦

أصبحت الحالة لا تطاق \_\_ فلم يسمح لي الضابط النوبتجي  
اليوم بالتوجه لدورة المياه في الصباح كالمعتاد وعبثا حاولت التفاهم  
معه ، ولم ينقذ الموقف إلا نزول ( هيكمان ) من منزلة فسمح لي

بأن أقضي حاجتي وأتوضأ . . !

وقد كتبت للنائب العام مرة ثانية أعلمه بهذه المعاملة الشاذة ،  
فطلبني وكيل النيابة عند الظهر وأثبت شكواي ، وخاصة فيما  
يختص بالسماح لي بالقراءة ولكنة ، سامحة الله ، لم يسمح لي بشيء  
حتى ولا المصحف الشريف !

٢٧ يناير ١٩٤٦

خرجت اليوم للفسحة فقابلني شاب أخبرني أنه صحفي  
معتقل علي ذمة قضية صحفية وأخذ يحدثني عن قضيته ثم تدرج  
الي التحدث عن السياسة والإنجليز والذين يتعاونون معهم وكيف  
أن الكفاح الحق يجب أن يتجه أولا الي القضاء علي هذه الفئة من  
المصريين لأنها طابور خامس يكمن في ظهر البلد الخ ! وكنت  
طوال الوقت أقوم بدور المستمع ، ثم سكت " الصحفي " قليلا  
وعاد يخبرني أن الغرفة التي أسكنها وهي رقم ( ٦ ) كان يسكنها

في وقت من الأوقات الذي قدم في قضية اغتيال  
السردار وكيف تمكن البوليس والنيابة من أخذ الاعترافات منه ،  
فقال انهم لم يكونوا يسمحون له بالنوم ، ثم يأخذونه في ساعة

الفجرية وهي ساعة ( النوم الحلو ) في عربة حنطور ويمشون بها علي النيل ويأمرون شفيق منصور بالوقوف طول الوقت ، حتى إذا أخذته سنة من النوم أيقظته أسنان المرافقين له ، وبذلك وبطرق أخرى ( لم يوضحها ) تحطمت أعصاب المتهم وأدلي باعترافه . . ! وعاد الصحفي الي السكوت فترة أخرى وهو ناظر إلي في إشفاق ثم قال لي انه علم من أحد العساكر السجائين أن الغرفة رقم ٢ ( وهي مقفلة دائما ويسدل خلف بابها ستار سميك بخلاف جميع غرف السجن ) وتحوي سرا غريبا ، وهو أن بها آلات وأجهزة تركيب علي الجهاز التنفسي للإنسان وعلي رأسه ليصبح في غيبوبة ، يدلي فيها بكل ما في قلبه من أسرار يحرص علي إخفائها وهو في حالته الطبيعية !

ولاحظ صاحبنا إنني لا أتكلم مطلقا وأكتفي بأن أظهر له علامات عجيبي من أن لآخر ، فسألني لماذا لا أتكلم وأخبره بالحقيقة لعله يتمكن من مساعدتي قانونيا ، فقلت له بهدوء : " أنت بتمسك كام ساعة النوبتجية " فرد علي الفور بدون

تفكير : " ١٢ ساعة " ! ثم احمر وجهه وأدرك خطأه فقام في الحال وتركني . . وحضر ألي السجن يعنفني لأنني تأخرت في

الطابور ويأمرني بالذهاب لغرفتي فقامت وأنا أضحك في كمي !

٣٠ يناير ١٩٤٦

في الساعة الثالثة من صباح اليوم مشهد مسرحي رائع ! فقد استيقظت في الساعة الثانية صباحا على صرير فتح القفل ودفع المزلاج بشدة للخلف ثم دخل الضابط الجزار وطلب الي أن البس لأنني مطلوب للتحقيق ، فقامت من تحت البطاطين ولبست بذلتي وجلست علي السرير لأنتظر ما يقرب من ساعة في جو هو الثلج تماما ، ثم عاد الجزار وقادني الي الطرقة الخارجية حيث وجدت ثلاثة شبان ينتفضون من شدة البرد مثلي ، وكان أول أثر انطبع في ذهني عند رؤيتهم انهم طلاب في الابتدائي أو علي الأكثر في أوائل الثانوي \_ وأمرت أن أقف مع هؤلاء الأولاد ولكن بعيدا قليلا ، بحيث وقف الجزار وتوفيق السعيد بيني وبينهم وظللنا صامتين فترة ولدت في نفسي ، بالاشتراك مع سكون الليل وبرد الساعة الشديد ، رهبة هي مزيج من الخوف والقلق . . وأردت أن أحول فكري عن هذه الرهبة فتوجهت

الحديث إلى توفيق السعيد أسأله عن أخيه وهو زميل لي بالجيش ولكنه رد بخشونة طالباً الي السكوت لأن " البك وكيل النيابة " في الطريق ، فزادت هذه المعاملة من اضطرابي . وصمت فترة قد تكون قصيرة ولكن خيل إلي أنها أيام ، ثم خرج إلينا وكيل النيابة ونحن في موقفنا هذا ، ورأيتة أول ما رأيتة يزيح ستارة الغرفة رقم ٢ الخضراء ويقف قليلا حيث انعكس عليه ضوء الغرفة ثم تقدم إلينا في خطوات ثقيلة وبدأ بالثلاثة الصغار فتفرس في وجوههم ثم أتى الي فتفرس في وجهي ، وفي لهجة عميقة سألنا من منكم يعرف الآخر ؟ فتعرف أحد الشبان الثلاثة على الاثنين الباقيين وهو ينتفض ، ولم يتعرف علي أحد ، ثم كرر هذا الأمر ثانية مشيراً إلي يشكل ذكرني " بأبي حجاج \* وهو يمثل رجل الساعة في بريطانيا ! ولكن لم يتعرف علي أحد فأمر بإعادتي إلى غرفتي حيث لم أنم الي الصباح !